COFI:FT/XII/2010/5

February 2010

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

# لجنة مصايد الأسماك

## اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

## الدورة الثانية عشرة

**بوينس آيرس، الأرجنتين، 26-30 أبريل/نيسان 2010**

# مراجعة اشتراطات النفاذ إلى الأسواق


## الموجز

تقدم هذه الورقة تقريراً عن آخر التطورات، وتصف أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق باشتراطات النفاذ إلى الأسواق ذات الصلة بحماية المستهلكين، وإمكانية التتبُّع، والتوسيم، وإصدار الشهادات، والتسويق المحلي. واللجنة الفرعية مدعوة إلى تقديم إرشاد بشأن كيفية زيادة تعزيز عمل المنظمة في هذا المجال.


طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عتمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويُرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نُسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K7405/A

## المقدمة

1 – استعرضت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك[1] (COFI:FT)، في دورتها الحادية عشرة، التطورات والقضايا في مجال اشتراطات النفاذ إلى الأسواق، وبخاصة الاشتراطات ذات الصلة بسلامة الأسماك والمأكولات البحرية وجودتها، وإمكانية تتبّعها، وإصدار الشهادات المتعلقة بها، والمواصفات التي يضعها القطاع الخاص بشأنها، والحواجز التي تحول دون نفاذها إلى الأسواق. وأشادت اللجنة الفرعية بعمل المنظمة بخصوص أنشطة وضع مواصفات الدستور الغذائي وبعملها الميداني في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والتدريب في البلدان النامية. وأبرزت أيضاً تعقُّد اشتراطات النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى تجارة الأسماك على المستوى الدولي، وطلبت من المنظمة التوسُّع في الجهود الدولية الرامية إلى تنسيق خطط المعادلة وتشجيعها فعلياً على المستوى الدولي، باستخدام مواصفات ونُظم مستندة إلى العِلْم.

2 – وأيدت لجنة مصايد الأسماك[2]، في دورتها الثامنة والعشرين توصيات اللجنة الفرعية وشددت على الحاجة إلى بحث القضايا المتعلقة بالمصايد الصغيرة وتربية الأحياء المائية بوجه خاص.

3 – والهدف من هذه الورقة هو: (1) تقديم تقرير عن آخر التطورات في مجال اشتراطات النفاذ إلى الأسواق ذات الصلة بحماية المستهلكين، وإمكانية التتبع، والتوسيم، وإصدار الشهادات، والتسويق المحلي، و (2) وصف أنشطة المنظمة في هذا الميدان؛ و (3) التماس إرشاد من اللجنة الفرعية بشأن كيفية تعزيز عمل المنظمة في هذا المجال.

# آخر التطورات في ما يتعلق بسلامة الأسماك وجودتها

4 – ما زال وضع وتنفيذ نُظم بشأن سلامة الأسماك وجودتها يتطوران من أجل زيادة إدماج تطبيق أساليب تحليل المخاطر المستند إلى العلم في مجال إدارة سلامة الأغذية، ولضمان حماية المستهلكين وسْطْ تزايد الطلب على الأسماك، والتطورات التكنولوجية في مجال حفظ الأغذية ونقلها وتوزيعها، وعولمة تجارة الأسماك. وهذا التطور يؤثر على سلسلة الإمداد بالأسماك والمنتجات السمكية بأكملها ويقتضي أن يتقاسم جميع القائمين بعمليات إنتاج الأسماك، وتجهيزها، وتجارتها واستهلاكها، من "البحر إلى المائدة"، تحمُّل المسؤولية عن الإمداد بمأكولات بحرية مأمونة وصحية ومغذية.

5 – وفي الأسواق الرئيسية، لا سيما الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، التي تستورد حوالي 75 في المائة من الأسماك المتاجر بها دولياً، يستمر تنفيذ لوائح مختلفة محلياً وفي البلدان المصدِّرة. وهذه اللوائح تقتضي إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية وإعدادها/تجهيزها في مزارع ومنشآت تكون قد نفَّذت برامج شروط مسبقة للممارسات الجيدة، وبرامج لمراقبة الجودة تستند إلى تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة. ويجب أن تحصل المزارع

[1] منظمة الأغذية والزراعة. 2008. تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك. روما، إيطاليا.

[2] منظمة الأغذية والزراعة. 2009. تقرير الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا.

والمنشآت السمكية على شهادة بأنها تستوفي هذه الاشتراطات. كذلك، ينبغي وجود برامج إشراف وطنية على مناطق الصيد للسيطرة على تهديدات التوكسينات البيولوجية وغيرها من الملوثات البيولوجية والكيميائية ومخلفات العقاقير البيطرية.

6 – وقد واصل الاتحاد الأوروبي تطبيق تشريعات ولوائح بشأن نظافة الأغذية والعلف بدأ نفاذها في 1 يناير/كانون الثاني 2006. وزارت المفوضية البيطرية بلداناً كثيرة تمد سوق الاتحاد الأوروبي بالأسماك والمنتجات السمكية وذلك للتحقق من درجة مطابقة تلك الأسماك والمنتجات لاشتراطات الاتحاد وللتشجيع على زيادة المعادلة.

7 – وواصلت خطة حماية الأغذية التابعة لإدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة (FDA)، الرامية إلى تعميم استخدام العِلْم واتباع نهج مستند إلى المخاطر في ما يتعلق بالوقاية، والتدخل، والاستجابة لتحسين سلامة الأغذية التي تُستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، التوسع في الاشتراطات المتعلقة بسلامة المأكولات البحرية عند نقطة الإنتاج والتصنيع في البلدان المصدِّرة. ولهذا، أنشأت الإدارة (FDA) اتفاقات مع بلدان مصدِّرة عديدة لتعزيز التعاون، وتقديم المساعدة التقنية إلى المنظمين الأجانب والقائمين على الصناعة الأجنبية، ولإقامة مكاتب خارجية لها. وينطوي إنشاء هذه الاتفاقات والترتيبات على مشاركة من الصين، والهند، وبلدان من أمريكا اللاتينية، وأوروبا والشرق الأوسط. وتعمل الإدارة أيضاً على زيادة الموارد اللازمة للتحقق من مطابقة الأسماك والمنتجات السمكية المصنوعة أو المجهّزة في الخارج لمواصفات واشتراطات الإدارة بشأن السلامة قبل استيراد هذه الأسماك والمنتجات. ومن الممكن أن تشمل برامج إصدار الشهادات الطوعية هذه من أطراف ثالثة كياناً في القطاع الخاص مختصاً بإصدار الشهادات أو جهازاً تنظيمياً فيدرالياً أو تابعاً لولاية أو محلياً أو أجنبياً تعترف به الإدارة.[3]

8 – وفي اليابان، يُسعى إلى تطبيق لوائح للرقابة على الأغذية تستند إلى نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة، بما في ذلك الاشتراطات الصحية والمتعلقة بالنظافة الخاصة بمنشآت مناولة الأسماك وتجهيزها، وشروط التخزين والنقل. ويتواصل إدماج مبادئ تحليل المخاطر، ولكن ما زالت عمليات الفحص العشوائية عند الحدود التي تدخل منها الأسماك ومنتجاتها هي الشائعة. وفي هذا الصدد، تختبر مكاتب الحجر الصحي التابعة لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية حوالي 10 في المائة من الشحنات للتأكد من خلوها من مخلفات كيميائية محددة أو كائنات مجهرية كاشفة/مُمرضة. وعند اكتشاف حالة عدم امتثال، قد تخضع نسبة قدرها 50 في المائة من الشحنة الواردة من ذلك البلد لاختبار، ويمكن أن يزيد ذلك بحيث يكون هناك اختبار إلزامي بنسبة قدرها 100 في المائة في حالة اكتشاف مزيد من عدم الامتثال. وتتواصل المشاورات الثنائية مع البلدان المصدِّرة لتوضيح اشتراطات اليابان الخاصة بالنظافة وللمساعدة في تنفيذها في المراحل الأولى من سلسلة الأغذية. وتقدم وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والعمل اليابانية معلومات عن خطة رصد الأغذية المستوردة وعن نتائج الرصد.

9 – وما زالت بلدان مصدِّرة عديدة، وبخاصة بلدان نامية كثيرة، تواجه صعوبات في استيفاء اشتراطات أسواق الاستيراد الرئيسية وتتعرض لتقييد نفاذ منتجاتها إلى بعض الأسواق، بينما شهدت بلدان غيرها رفض منتجاتها أو

[3] http://www.fda.gov/RegulatoryInformation/Guidances/ucm125431.htm.

حجزها عند الحدود. وبينما تواصل المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة استهداف هذه الاحتياجات، يلزم مزيد من اتفاقات التنسيق والمعادلة لزيادة الشفافية، وتعزيز حماية المستهلكين المستندة إلى العِلْم، وللإقلال من حدوث انقطاع في تدفقات تجارة الأسماك الدولية.

10 – وعلى المستوى الدولي، واصلت هيئة الدستور الغذائي الترويج لإعداد مواصفات متفق عليها دولياً وتستند إلى المبادئ العلمية، وتفي بأهداف حماية صحة المستهلكين، والممارسات العادلة في تجارة الأغذية. ويجري تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2008-2013 بمشاركة مزيد من الأعضاء، ومن بينهم أعضاء من البلدان النامية، مشاركة نشطة في المداولات العلمية والتقنية لمختلف لجان الدستور الغذائي، لا سيما تلك التي تتناول قضايا سلامة وجودة الأسماك والمأكولات البحرية، من قبيل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالعقاقير البيطرية والمواد المضافة والملوثات، وغيرها من اللجان.

## أنشطة منظمة الأغذية والزراعة

11 – واصلت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة للمنظمة تقديم دعمها العلمي والتقني لعمل المنظمة المعياري وذلك بواسطة ما يلي:

- تقديم المشورة إلى الدورة الثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك، التي عززت أقساماً عديدة من مدونة الممارسات بشأن الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك ومواصفاتها، بما يشمل اعتماد بعضها اعتماداً نهائياً؛[4]
- تقديم المشورة إلى الدورتين الأربعين والحادية والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية التي عززت مدونة ممارسات النظافة لمكافحة الضميّات في الأسماك والمنتجات السمكية؛[5]
- العمل على تطوير أدوات تحليل المخاطر لكي تستخدمها الحكومات الوطنية استناداً إلى تقدير منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية لمخاطر وجود الضميّات في الأسماك والمنتجات السمكية؛
- تقديم الدعم إلى جماعة العمل الفيزيائي التابعة للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية والمختصة بإعداد مدونة للممارسات النظيفة لمكافحة وجود الفيروسات في الرخويات ذات الصدفتين؛
- تنظيم حلقة عمل للخبراء بشأن مكافحة وجود السلمونيلا في منتجات تربية الأحياء المائية؛
- تقديم الدعم للبلدان التي تعمل على وضع مواصفة لصلصة الأسماك من أجل استنباط البيانات اللازمة لتحسين الممارسات والإسهام في تطوير مدونة الممارسات بشأن صلصة الأسماك؛

[4] منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية.2009. تقرير الدورة الثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. روما. إيطاليا.

[5] منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية.2009. تقرير الدورة الحادية والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية. روما. إيطاليا.

- تنظيم مشاورة تقنية لتعزيز الخطوط التوجيهية بشأن إصدار الشهادات المتعلقة بتربية الأحياء المائية. وقد حضر المشاورة التقنية 98 مشاركاً من 46 عضواً في المنظمة إلى جانب مراقبين من منظمة حكومية دولية واحدة ومنظمتين غير حكوميتين. وأثناء المشاورة، أُحرز قدر جيد من التقدّم في تعزيز مسودة الخطوط التوجيهية بشأن إصدار الشهادات المتعلقة بتربية الأحياء المائية. وستُبحث نتائج هذه المداولات في الدورة المقبلة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في يونيو/حزيران في بانكوك، بتايلند؛
- رصد أسباب عمليات حجز ورفض الأسماك والمنتجات السمكية عند نقاط حدود الأسواق الرئيسية وذلك من أجل وضع التدابير الضرورية للحد من حالات الحجز والرفض هذه عن طريق تقديم المساعدة التقنية الملائمة، وبناء القدرات، والحد من تلك الأسباب التي تُعتبر حواجز تقنية أمام التجارة لا مبرر لها؛
- اشتركت المنظمة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في رعاية المؤتمر العالمي الرابع للمأكولات البحرية الذي نظمته الرابطة الدولية لمفتشي الأسماك (IAFI) في أغادير، بالمغرب، في الفترة من 4 إلى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2009، والذي قُدمت فيه ورقات مواضيعية عن إصدار الشهادات المتعلقة بتربية الأحياء المائية، ومواصفات القطاع الخاص، وسلامة الأسماك، بما يشمل آراء منتجي الأحياء المائية وبائعيها بالقطاعي والأجهزة التنظيمية المختصة بتربية الأحياء المائية. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع اليونيدو، مشاركة بلدان نامية في هذا المؤتمر؛
- ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في تنظيم وعقد المؤتمر الدولي بشأن سلامة الأسماك الصدفية الرخوية في نانت، بفرنسا، في سنة 2009. وعلاوة على تقديم الدعم العلمي والتقني، قدمت إدارة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة الموارد اللازمة لدعم مشاركة علماء، ومنظمين، ومختصين بالإنفاذ من بلدان نامية في ذلك المؤتمر.

12 – وواصلت منظمة الأغذية والزراعة أنشطتها في مجال بناء القدرات في البلدان النامية من أجل:

- تنفيذ الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، ومدونات الممارسات والمواصفات، وتقييم وإدارة النُظم الوطنية لسلامة وجودة المأكولات البحرية لاستيفاء اشتراطات الأسواق الرئيسية، والامتثال للاشتراطات المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة (SPS)، وإمكانية التتبّع، وبرامج إصدار الشهادات؛
- المبادرة إلى وضع برنامج مشترك بين المنظمة وخدمات تربية الأحياء المائية والتجارة في عديد من البلدان الآسيوية لوضع برامج وطنية متكاملة لمعالجة قضايا صحة الأحياء المائية وسلامة الأغذية وكذلك لبناء القدرات، لا سيما من أجل صغار مربي الأسماك لكي ينضموا إلى برامج إصدار الشهادات؛
- وعلى المستوى المتعدد الأطراف، تقدم إدارة مصايد الأسماك الدعم للجماعة المخصصة التابعة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) والمسؤولة عن مراجعة مدونة صحة الحيوانات المائية وذلك للتوسع فيها

بحيث تشمل القضايا الدولية المتعلقة بصحة الحيوان والتي قد تنطوي عليها منتجات وسلع تربية الأحياء المائية. كذلك، تتعاون إدارة مصايد الأسماك في مشروع متعدد الشركاء بشأن "إدامة تجارة تربية الأحياء المائية الأخلاقية" بهدف تحسين الفهم المتعدد التخصصات لسلاسل السوق، ووضع تدابير محسّنة/شفافة لاستدامة هذه السلع؛ وتعزيز الاستدامة والقيم الأخلاقية عن طريق إجراء بحوث علمية، وتحسين الصلات بين أوروبا وآسيا في مجال تربية الأحياء المائية وذلك على صعيد العلم والأعمال والسياسات. وتساعد الإدارة أيضاً منظمة التجارة العالمية على تقييم أو تنفيذ أو رصد تنفيذ المشروعات ذات الصلة بمصايد الأسماك والتي تتناول تنفيذ الاتفاق المتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحواجز الجمركية أمام التجارة، في إطار مرفق المواصفات وتنمية التجارة (STDF) التابع لمنظمة التجارة العالمية.

## الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

13 – يقتضي تزايد عولمة تجارة الأسماك والعدد الكبير من البلدان والأقاليم التي تشارك في هذه التجارة وجود نظم تجارية شفافة ومنسقة تستند إلى تقييم علمي للمخاطر لضمان حماية المستهلكين، إلى جانب وجود ممارسات تجارية عادلة، وإزالة الحواجز التقنية أمام التجارة. وتتولى منظمة الأغذية والزراعة مهمة تيسير وضع نظم تجارية من هذا القبيل.

14 – وستواصل منظمة الأغذية والزراعة برامجها المعيارية والميدانية في هذه المجالات، مع التركيز بوجه خاص على المصايد الصغيرة وتربية الأحياء المائية. ويتأتى معظم التمويل من البرنامج العادي للمنظمة وسيتطلب التوسع اللازم في هذه البرامج موارد من خارج الميزانية.

15 – واللجنة الفرعية مدعوة إلى التعليق على عمل المنظمة المتعلق بالدستور الغذائي، والبرامج المتعددة الأطراف، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وإلى التوصية بمجالات العمل في المستقبل، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمصادر المحتملة للحصول على تمويل من خارج الميزانية.